

وزارة العدل

القرار

بمقتها : الجزائية :
رقم القضية :
٢٠٠٧/٤٤

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني، إبن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس محمد صامد الرقاد
وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشة ، اسماعيل العمري ، عبد الله السلمان ، نايف الابراهيم
عبد الرحمن البنا، غازي عازر ، كريم الطراونة ، يسلم العتوم

المميز :- نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٢ قدم هذا التمييز للطنن في الحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠٠٧/١٠٧٥) فصل (٢٠٠٧/١١/٢٩)
والقاضي (براءة المميز ضده مما أسند إليه) .

وتلخص أساليب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ ان البيانات والأدلة التي قمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضده للجناية المسندة إليه.
٢. لم تناقش المحكمة في قرارها بيانات النيابة العامة بشكل أصولي وقانوني وارتكبت على أسس غير قانونية .
٣. القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .

* لهذه الأسباب يلتزم المميز قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

* بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالبة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم -المميز ضد- إلى محكمة الجنايات الكبرى ليحاكم أمامها بجناية التدخل بالقتل المدد خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات .
وبتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩ وفي القضية رقم (٢٠٠٣/٩٤٨) توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن النيابة العامة لم تقدم الدليل القانوني المقنع الذي يربط المتهم بالجناية المسندة إليه وان البينة اقتصرت على شهادة المشتكي التي طرحها المحكمة وإلى أنه لم يتوافر في فعل المتهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٢/٨٠) من قانون العقوبات وقررت تبعاً لذلك إعلان برأئته مما اسند إليه مما حدا بالنائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى الطعن في الحكم تمييزاً فأصدرت محكمة التمييز بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٠ قرارها رقم (٢٠٠٤/٤/٤٢٧) القاضي بما يلي :-

إن محكمة التمييز وقبل التعرض لسببي التمييز بالبحث والمناقشة قررت نقض القرار المميز لأن محكمة الجنايات الكبرى نظرت في الدعوىين رقمي (٢٠٠٣/٤٦٦) و (٢٠٠٣/٩٤٨) كل على حدة خلافاً لأحكام المادة (٢١٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية بدلاً من أن تتخذ قراراً بتوحيدهما والفصل فيهما معاً لوحدة الوقائع موضوع الدعويين وأن القرار المميز الفاصل بالدعوى من جهة المميز ضده حارب ذنب أبو نواس سابقاً لأنه ومستوجب النقض .

لدى إعادة القضية إلى محكمة الجنايات الكبرى وتسجيلها بالرقم (٢٠٠٤/٤/١١) قررت بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ عدم اتباع النقض والإصرار على قرارها السابق .

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالحكم وطعن فيه تمييزاً طلباً نقضه للسبب الوارد في لائحة التمييز فأصدرت محكمة التمييز بهيتها العامة قرارها رقم (٢٠٠٤/١١٦١) القاضي بما يلي :-

(وفي ذلك وعن سبب التمييز والمنصب على تخنئة محكمة الجنايات الكبرى من حيث عدم اتباعها للنقض إذ كان عليها توحيد هذه القضية مع القضية الأخرى المتقلبة بقتل

6. 11/3/2008 (2008/11/3) .

11/3/2008 (2008/11/3) .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 (2008/11/3) .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 (2008/11/3) .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .

11/3/2008 .


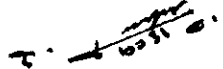
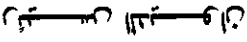
11/3/2008 .

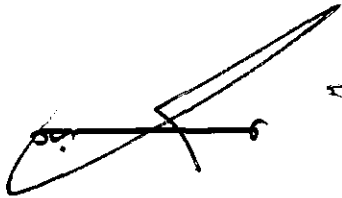
11/3/2008 (2008/11/3) .

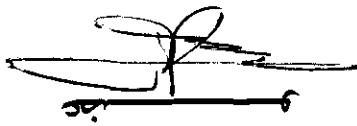
11/3/2008 .

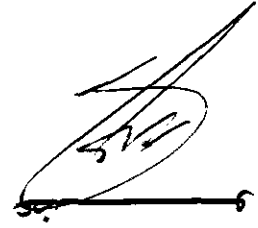
11/3/2008 .

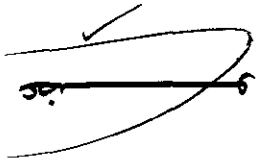
۳۰۶

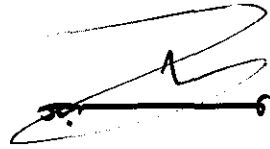
۱. 
۲. 
۳. 



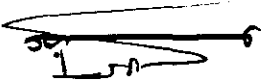












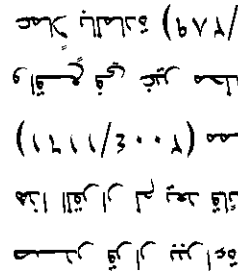
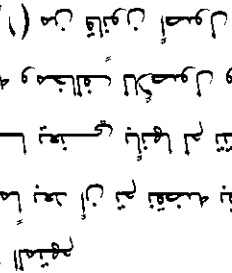
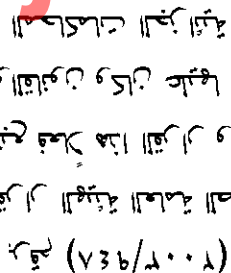
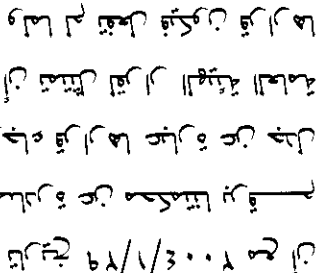


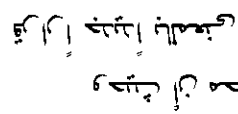
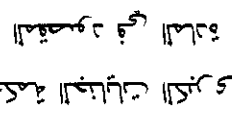
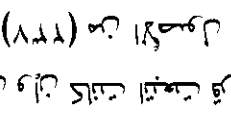
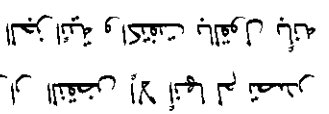


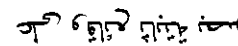
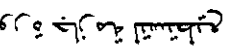
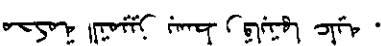
۲۰۰۸/۷/۳/۸/۱۴۳۱ هـ قمری ۸ شعبان ۱۴۳۱ هـ قمری ۲۰۱۰ م

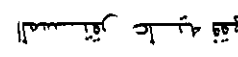
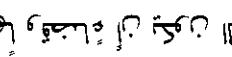
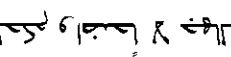
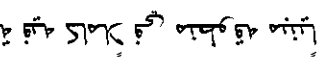
۱.    

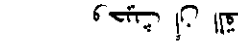
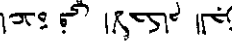
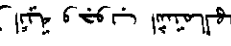
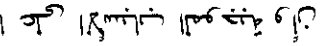
۲.    

۳.    

۴.    

۵.   

۶.    

۷.    

lawpedia.jo